«الظبي» بطل كأس الهجن

نجح الذلول الظبي لمحماس الدوسري في الفوز بكأس النادي الكويتي العاشرة للهجن لهذا الموسم والمخصصة لذلول لقايا ابكار على مسافة 4 ك وجاء الذلول هلا لفهد زباران العجمي في المركز الثاني والذلول شرف لمبارك علي العجمي في المركز الثالث للنادي الكويتي. وتسلم محماس الدوسري الكأس معربا عن سعادته بتحقيق الفوز وامنياته ان يواصل حصاد الكؤوس في السباقات المقبلة، مشيدا بجهود رئيس واعضاء مجلس الإدارة بقيادة الدواس من اجل النهوض برياضة التراث.

اللجنة الأولمبية الكويتية حذّرت من تبعات الإيقاف وتدعو إلى عدم المماطلة والتسويف مع المنظمات الدولية

الفهد: ندعو الحكومة إلى عدم التفريط في مكتسبات قرار المجتمع الدولي بتسمية الأمير «قائداً للإنسانية»

دعا رئيس اللجنة الأولمبية الشيخ د.طلال الفهد المسؤولين إلى عدم تعمد التفريط في مكتسبات قرار المجتمع الدولي اختيار صاحب السمو (حفظه الله ورعاه) قائدا للإنسانية، وطالبهم بتحمل مسؤولياتهم التاريخية للحفاظ على هذه المكتسبات الدولية في هذه المرحلة الحرجة التي تعانيها الحركة الأولمبية والرياضية في الكويت في ظل الإيقاف القسري المفروض على الحركتين من قبل اللجنة الأولمبية الدولية وعدد من الاتحادات الرياضية الدولية بسبب تعارض القوانين الرياضية المحلية مع الميثاق الأولمبي والأنظمة الأساسية للاتحادات الدولية.

وقال الفهد: «كمواطنين قبل أن نكون رياضيين، نحن مطالبون كل من موقعه، بالعمل مع متطلبات هذا التكريم الدولي، وإن لم نتمكن من ذلك، فعلى الأقل ألا نعمل على تشويهه، وعلينا جميعا اليوم أن نستذكر المبادئ السامية والتي أرساها سيدي صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله - لعلاقة الكويت مع المنظمات الدولية وذلك في رسالته السامية لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية والتي ساهمت بشكل مباشر في الحفاظ على مكانة الرياضة الكويتية وسط نظيراتها في المنظمات الرياضية الدولية وأدت إلى رفع الإيقاف الذي كان مفروضا على الحركة الرياضية لنفس الأسباب التي قادتنا لنفس العقوبة اليوم بعد الإخلال بتلك المبادئ السامية القائمة على احترام الكويت للميثاق الأولمبي والأنظمة الأساسية للاتحادات الدولية».

وأضاف: قلناها مرارا وتكرارا وسنزيد ونعيد إن الأزمة القائمة تحتاج لأفعال أكثر من الكلام، وتحتاج لرجال يتحملون مسؤولياتهم الرياضية الدولية بشكل متواتر باتخاذ عقوبات ضد الحركة الأولمبية والرياضية وقامت بتعليق عضوية الكويت كل حسب فئته، فلماذا إذن الضوضاء والقيل والقال والتهديد والوعيد الذي لن يحل أي شيء من الأزمة القائمة سوى أنه سيطيل في عمرها بدلا من أن ينهيها.

وأكمل الفهد بالنسبة لنا كمسؤولين عن الحركة الأولمبية والرياضية بكل مكوناتها لا نملك قرارا لمعالجة الوضع فنحن ضحايا حالنا حال كل المنتسبين للحركتين، ودورنا اقتصر على لعب دور الوسيط لنقل وجهة نظر الحكومة للجنة الأولمبية الدولية، ولعل المنظمات الرياضية الدولية كانت واضحة في وضع خارطة طريق لمعالجة الأزمة تتمثل أولا بتجميد القانونين مثار المشكلة وإرسال تعهد حكومي بتعديل القانونين وفقا للنقاط التسع التي أرسلتها اللجنة الأولمبية الدولية عقب اجتماع لوزان في 12 اكتوبر الماضي، فلو كان الامر بأيدينا لما تركنا رياضتنا ورياضيينا يئنون من ألم الإيقاف ولا لحظة واحدة، ولكننا مع الأسف لا نملك لذلك شيئا بل اننا تحت سهام الاتهامات والتجريح ننزف حزنا وألما على حجم التجاهل واللااهتمام الذي يبديه المسؤولون تجاه الحركتين الأولمبية والرياضية وجميع المنتسبين إليهما.

وتمنى الفهد على وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الالتفات الى ما اظهرته زميلته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح من تفهم للتطورات التي شهدتها العلاقة بين النقابات العمالية والاتفاقيات الدولية، وذلك في معرض ردها على سؤال برلماني يوم قالت فيه: ان الزام المنظمات النقابية بنظام الانتخابات بالصوت الواحد يعد انتهاكا للاتفاقية الدولية في شأن الحرية النقابية.

وأكد الفهد على ان الوقت ليس في صالح الرياضة والرياضيين مع استمرار التعنت من قبل بعض المسؤولين واستنكافهم عن اتخاذ خطوة انقاذية عاجلة واستمرائهم ممارسة لعبة الكلام بدلا من المسارعة لاتخاذ خطوات عملية وواقعية لإعادة الرياضة الكويتية لمكانتها الطبيعية دوليا، مؤكدا ان اللجنة الاولمبية الكويتية ستظل تمد يد التعاون مع السلطتين مهما بلغ حجم التطاول والتجني عليها من قبل البعض وذلك من اجل تحقيق الثوابت الواردة في رسالة صاحب السمو امير البلاد وتماشيا مع مسؤولياتها في حماية الحركة الاولمبية والرياضية.

وأشاد الفهد في هذا السياق بالتصريح الذي ادلت به رئيسة لجنة الرياضيين في اللجنة الاولمبية الدولية كلوديا بوكيل والذي اكدت فيه على حرص اللجنة الأولمبية على حماية الرياضيين في دولة الكويت من اية ضغوط حكومية تعوق مشاركتهم في دورة الألعاب الأولمبية في ريو 2016 وقال ان اللجنة الاولمبية الكويتية لن تألو جهدا في سبيل مشاركة رياضيينا في الأولمبياد المقبل إعمالا لدورها الذي تضطلع به وفقا للنظام الاساسي للجنة الاولمبية الكويتية وللميثاق الاولمبي.

ويسترسل الفهد «المسألة ببساطة اننا في عمق ازمة كبيرة فإما ان تبادر الحكومة بتحمل مسؤولياتها والإيفاء بمتطلبات المنظمات الرياضية الدولية لحماية الحركة الأولمبية والرياضية او انها تتخذ الاجراء الذي تراه مناسبا لإنهاء الازمة وفقا لادعاءاتها بأننا المسؤولون عن الايقاف ولكن شريطة ان تتحمل تبعات مثل هذا الامر امام الشارع والتاريخ الذي لن يرحم المتخاذلين والمتسببين في ضياع مستقبل اجيال من ابناء الحركة الاولمبية والرياضية».

وتمنى الفهد كذلك على الحكومة الالتفات الى ما قاله الرياضي المخضرم والسياسي المحنك د.احمد الخطيب في احدى مقالاته حين قال: «ابتلينا بجهات في الدولة تشوه صورتنا عالميا لجهلها المخجل بالتغيرات الاجتماعية في العالم، وتطور سلطة المؤسسات الدولية والرأي العام العالمي ومنظماته الاهلية المتعددة. لدينا جهات رسمية لا تعترف بهيئة الامم ومؤسساتها المتعددة وقراراتها وأنظمتها الكبيرة بسبب فهمها غير الصحيح للسيادة».

وأعرب الفهد عن اسفه لما آلت إليه الامور وعن حزنه لما يعانيه الشارع الرياضي من ألم لتعطل قطاع حيوي من قطاعات البلد ألا وهو القطاع الرياضي الذي سيدفع ثمن فاتورة ليس له فيها ناقة ولا جمل، ووصف الفهد ما يحدث في الساحة الرياضية بالدراما قائلا: «اعترف باننا كجناح اهلي للرياضة في هذا البلد واجهنا اياما عصيبة ويحق لكم كما يتعين ان تتساءلوا بعد هذا لسنوات: ما هي قرارات الأزمة؟ وما هي آثار الازمة؟ وما هي نتائج الازمة؟ ليكون حكمكم موضوعيا في نهاية المطاف، ولتكن لكم شهادة على التاريخ».

فأما القرارات فصنفها الفهد على النحو التالي: «عزلي من وظيفتي، حل مجالس إدارات 10 أندية في يوم واحد، عدم الاعتراف بالاتحاد الكويتي لكرة القدم المنتخب». وأما الآثار فذكرها على النحو التالي: «ورقة بدلا من اسم دولة الكويت في قرعة كأس الخليج 2009، حرمان السباح عبدالله الثويني من ارتداء غطاء رأس (رسم عليه علم الكويت) في حفل تتويجه بالميدالية البرونزية في أولمبياد الشباب سنغافورة 2010، السير في طابور العرض العام في افتتاح آسياد غوانزو 2010 خلف لوحة كتب عليها رياضيون من الكويت، بدلا من اسم دولة الكويت، وتحت العلم الاولمبي بدوائره الخمس الملونة بدلا من علمنا الوطني بألوانه الاربعة الزاهية، وعزف النشيد الأولمبي بدلا من نشيدنا وطني الكويت سلمت للمجد في القرية الأولمبية.

بينما لخص الفهد النتائج قائلا: حكم دستوري كويتي هو الاول من نوعه، 10 احكام محلية اعادت الاندية المنحلة وحكم دولي من محكمة التحكيم الرياضي (كاس) بشرعية مجلس ادارة الاتحاد الكويتي لكرة القدم.

ثم قال مخاطبا القوى المحركة للأمة: أين انتم وضمائركم اليوم من هذه القرارات والآثار والنتائج؟

وقال اقدم اعتذاري لجميع المنتسبين للحركة الأولمبية والرياضية ولجميع ابناء بلدي للحالة التي تم جرنا إليها ولكنني على ثقة بأن الغد سيكون افضل سواء طال امد الظلم او قصر، لأن الحقيقة هي الشيء الوحيد الذي لا يموت مهما كانت الاجواء غير صحية ومهما بلغ اليأس في نفوس الجميع، فالأمل مازال قائما بأن يكون هناك اشخاص لديهم الايمان بأهمية القطاع الرياضي ولديهم الشجاعة للاعتراف بالحقيقة التي يغالبها الكثيرون، ليبادروا بتحريك المياه الراكدة وينهوا التقاعس القائم الذي هو بمثابة سكين في خاصرة الرياضيين.

واختتم تصريحه قائلا: «لذلك فالامر لم يعد صراعا فكريا في الكويت حول قضية رياضية تحتمل التنوع في وجهات النظر بقدر ما هو نفس طبقي اقصائي بغيض يصنف الأفراد على اساس الرأي يقوده بعض المسؤولين، ولأولئك نقول ان التمييز مخالف للميثاق الأولمبي الذي انتم منه تسخرون، والذي اعترفت به الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة التي نصبت سمو الامير (حفظه الله) قائدا للإنسانية».

رئيس اتحاد الكرة ورئيس اللجنة الأولمبية الشيخ د. طلال الفهد

الأزمة القائمة تحتاج إلى الأفعال أكثر من حاجتها إلى الكلام ورجال يتحملون المسؤولية

جهات في الدولة شوهت صورتنا عالمياً لجهلها بالمتغيرات وتطور سلطة المؤسسات الدولية

الحركة الرياضية الكويتية ومنتسبوها لا يملكون الحلول وهم ضحايا للوضع القائم

نظام الانتخابات بالصوت الواحد يعدّ انتهاكاً للاتفاقية الدولية في شأن الحركة النقابية

الأمر لم يعد صراعاً فكرياً حول الرياضة بل تحوّل إلى نفس طبقي مخالف للميثاق الأولمبي

الإدارة استنفدت كل فرصها للخروج من الأزمة

حل نادي برقان في يد الهيئة العامة للرياضة

أحمد السلامي

تسببت الخلافات المحتدمة ما بين أعضاء مجلس إدارة نادي برقان في خروج الأمور عن نصابها، حيث لم يتمكن المجلس الحالي برئاسة هملان الهملان من عقد الجمعية العمومية غير العادية لاعتماد النظام الأساسي الجديد حسب القرار رقم 548 لسنة 2015 بشأن تحديد تعديل النظم الأساسية للهيئات الرياضية والمتضمن شروط وإجراءات تسجيلها وإشهارها وفقا لمتطلبات القانون رقم 117 لسنة 2014، ليصبح بذلك النادي مخالفا للقانون بعد استنفاده المهلة القانونية المتاحة له والتي انتهت في 28 أكتوبر الماضي.

وكانت المشاكل قد برزت على السطح وباتت واضحة للعيان خلال الفترة الماضية، حيث انقسم مجلس الإدارة على نفسه، ففي 28 أكتوبر الماضي أصدر 5 من أعضاء مجلس إدارة النادي بيانا صحافيا نشر حينها في الزميلة «النهار» وهم كل من: فراج السبيعي (أمين الصندوق)، محمد المطيري (مساعد أمين السر)، فيصل العدواني (مساعد امين الصندوق)، وعبدالله العتيبي ومنصور السبيعي (عضوين) يعربون فيه عن أسفهم لما آلت اليها الأمور داخل النادي وتعرضه لشبح وقف نشاطه وسحب ترخيصه، وذلك بسبب تعنت 6 من أعضاء مجلس الإدارة ورفضهم للدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية لاعتماد النظام الأساسي الجديد وفق ما جاء في البيان سالف الذكر. والغريب في الأمر هو أن تقوم إدارة النادي «الطرف الآخر الذي يرأسه الرئيس هملان الهملان» بنشر إعلان مدفوع الأجر في ذات التوقيت وبذات الصحيفة وفي نفس الصفحة الدعوى لعقد جمعية عمومية غير عادية في 2015/11/11 وذلك للنظر في جدول الأعمال الذي ينص على تعديل النظام الأساسي وهو الأمر الذي لم يحدث بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

وكانت الهيئة العامة للرياضة قد منحت إدارة نادي برقان، فرصة لإقرار نظامه الأساسي حتى الحادي عشر من الشهر الجاري، وذلك بعد أن تعذر الدعوة لجمعية عمومية غير عادية في النادي في ظل انقسام بين أعضاء مجلس الإدارة في الشهر الماضي وهو الأمر الذي لم يتمكنوا من تفعيله.

ومن ناحية قانونية فإن نادي برقان أصبح بحكم القانون منحلا وذلك بناء على تأكيد مدير الشؤون القانونية في الهيئة العامة للرياضة فلاح الدبيس والذي كان مشاركا في المؤتمر الصحافي الذي عقد في مسرح الهيئة بحضور أحمد الخزعل نائب المدير العام لشؤون الرياضة السابق والمستشار رجب عبدالله والمنشور في «الأنباء» بتاريخ 13 أغسطس 2015 حيث أكد في حديثه «أن الهيئة تعمل على وضع قواعد قانونية الهدف منها تنظيم العمل محليا بما يتماشى مع القوانين الدولية والمواثيق الأولمبية، وأن القانون الجديد يسهل الأمر على الأندية في اعتماد أنظمتها الأساسية والتي تستوجب حضور 250 عضوا، وفي حال كانت هناك معارضة تساوت مع الموافقين فإن الكفة ترجح مع ما يؤيده رئيس الجمعية العمومية لحل أي إشكالية قانونية قد تصادفهم أثناء انعقادها، لافتا إلى أنه في حال عدم اكتمال النصاب القانوني في الأندية بشكله الحالي فإن القانون واضح من هذا الجانب، حيث ينص على وقف الدعم المالي لمدة 3 أشهر متتالية، وبعد ذلك يكون النادي محلولا بقوة القانون لعدم تمكنه من عقد جمعية العمومية لاعتماد النظام الأساسي».

كما أكد الدبيس في نقطة أخرى على أن «حل مجالس إدارات الأندية هو حق أصيل لمجلس إدارة الهيئة، ودور الإدارة القانونية هو تقديم الرأي القانوني فقط».

وهو ما أعاد تأكيده المستشار القانوني للهيئة عبدالله رجب في ذات المؤتمر، حيث قال «الهيئة العامة للشباب والرياضة بدورها قامت بوضع بعض النصوص القانونية وأخطرت الأندية بها لوضعها ضمن أنظمتها الأساسية، على أن تتم الدعوى لعقد انتخابات بعد اعتماد الأنظمة الأساسية وإشهارها رسميا، لافتا إلى أن الأندية التي لن تتمكن من عقد عمومياتها لأنظمتها الأساسية تعتبر منحلة بقوة القانون، والهيئة العامة للشباب والرياضة تعتبر جهة تنفيذية، حيث تعمل على تنفيذ القانون بعد التدرج فيه وفق ما جاء في النصوص المعمول بها في هذا الجانب». وطبقا للمادة 36 من القانون رقم 25 لسنة 2015 والمنشورة في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ 24 مايو 2015 في العدد رقم 1237 حيث جاء في «مادة ثانية» «مادة 35» والتي تنص «على الهيئات الرياضية أن تتقدم للهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والشهر وذلك خلال المدة وفقا للإجراءات والشروط التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة طبقا للمادة (4)، فإذا لم تتقدم الهيئة الرياضية بطلبها وتستوفي الأوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدة المحددة في قرار الهيئة المشار إليه، توقف جميع أنشطتها الرياضية لمدة ثلاثة أشهر، فإذا انقضت هذه المدة دون توفيق أوضاعها اعتبرت منحلة بقوة القانون».

ومما سبق يتضح جليا أن الوضع الحالي لنادي برقان يستوجب التدخل القانوني من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة للبت فيه واتخاذ الإجراءات اللازمة حياله لتطبيق القانون عليه، حيث نص القانون على تجميد نشاط النادي لمدة 3 أشهر بوقف الدعم المالي ويعتبر النادي منحلا بقوة القانون.

أمين السر استقال

تقدم أمين السر العام بنادي برقان حمد ماجد بطلب الى مجلس إدارة النادي بالموافقة على إعفائه من منصبه بسبب الأحداث التي يمر بها النادي في الوقت الحالي.

حمد ماجد

قرار تحديد مواعيد العموميات

الدبيس يؤكد تقليص العدد إلى 250 عضوا بدلا من شرط ثلثي الأعضاء

الخزعل: قرار 548 يحل أزمة العموميات ويسهل اعتماد الأنظمة الأساسية

أحمد الخزعل يتوسط فلاح الدبيس ورجب عبدالله وجاسم النمرة

حل الأندية بيد «الهيئة» وعقوبات لمخالفي القانون

أكد مدير الشؤون القانونية في الهيئة العامة للشباب والرياضة فلاح الدبيس أن حل مجلس إدارات الأندية هو حق أصيل لمجلس إدارة الهيئة. ودور الإدارة القانونية هو تقديم الرأي القانوني فقط.

وأوضح الخزعل أن الهيئة لم تقم باستدعاء رؤساء الأندية والاتحادات وتوقيعهم على تعهدات، بل تم الطلب منهم بصفة ودية موافاة الهيئة بموافقتهم على القوانين، وهناك اتحادات أرسلت كل ما طلب منها، وستقفل بتقديم البقية كل ما هو مطلوب منهم، ومن لا يلتزم سنتكون هناك عقوبات تتخذ في حقهم.

قانونيا التضامن في حكم المحلول

اتفق نائب المدير العام للشؤون الرياضية أحمد الخزعل مع مدير الشؤون القانونية فلاح الدبيس على أن مجلس إدارة نادي القضاعين بأن منحلا بقوة القانون من 10 مارس 2014 وذلك وفق الرأي القانوني للهيئة وكذلك بناء على الذكرة الإيضاحية المرفوعة من قبل إدارة القضايا والتشريع. وبذلك نلتمس بصيص أمل بتقديم أحد الأعضاء الستة استقالته من عضوية المجلس الذي سيفقد نصابه القانوني وسيصير الخمسة الآخرون على ذات الفهم فيما سيتم تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة النادي على أن تدعو لانتخابات جديدة لا يحق للمستقيلين الترشح فيها. وأكد الخزعل أن مسطرة القانون ستطبق على كافة الأندية والاتحادات الرياضية بلا استثناء. ولن يستثنى اتحاد كرة القدم من ذلك.

معلول خالف القانون

أوضح أحمد الخزعل أن الهيئة العامة للشباب والرياضة قامت بمخاطبة اتحاد كرة القدم بصفة رسمية حول عدم تواجد الدربي التونسي نبيل معلول في قيلاه دون أن يحصل على إجازة رسمية وهو يتقاضى أجرا من الدولة. وطلبنا منهم موافاتنا برهم خلال أسبوع من تاريخ الخطاب إلا أنهم لم يبادروا في الرد. وسيتم مخاطبتهم مجددا حيال الأمر.

الاحتراف الجزئي

شدد أحمد الخزعل على ضرورة تعاون الأندية مع الهيئة العامة للشباب والرياضة حتى يتسنى لهم تسلم رواتب الاحتراف الجزئي للاعبين، حيث يشترط قانون الاحتراف الجديد على أن يكون هناك تعاون ما بين الأندية والاتحادات لتقديم تقييم لمشاركات اللاعبين في الأندية ومدى فعاليتهم ليتسنى لنا صرف رواتب الاحتراف الجزئي لهم. ومع الأسف الشديد فإن كافة الاتحادات بلا استثناء لم تكن متعاونة في هذا الجانب. ولذلك يتم إيقاف الاحتراف عن أي ناد لم يستوف الشروط المطلوبة منه.

صورة ضوئية من مؤتمر الهيئة حول الأنظمة الأساسية

الهيئة مطالبة بتجميد عضوية «برقان» تطبيقاً للقانون